

دلائل الإعجاز

أن نتبع ما قد رناه نفي الاثنين ولا يصح لهم . تفسير ذلك أنه يصح أن تقول : " ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان " لأن ذلك يجري مجرى أن تقول : ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان وهذا صحيح . ولا يصح لهم أن يقولوا : " ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا إلهان " لأن ذلك يجري مجرى أن يقولوا : ولا تقولوا آلهتنا إلهان وذلك فاسد فاعرفه وأحسن تأمله .

ثم إن هاهنا طريقاً آخر وهو أن تقدّر : ولا تقولوا إلهان والمسيح وأمه ثلاثة . أي نعبدُهما كما نعبدُ إلهان . يبين ذلك قوله تعالى : (لقد كفر الذين قالوا إن إلهان ثالثان ثلاثة) . وقد استقر في العرف أنهم إذا أرادوا إلحاق اثنين بواحد في وصف من الأوصاف وأن يجعلوهما شبيهين له قالوا : هم ثلاثة . كما يقولون إذا أرادوا إلحاق واحدٍ بآخر وجعله في معناه : هما اثنان . على هذا السبيل كأنهم يقولون : هم يُعبدون معاً واحداً واحداً . ويوجب لهم التساوي والتشارك في الصفة والرتبة وما شاكل ذلك .

واعلم أنه لا معنى لأن يُقال : إن القول حكاية . وإنه إذا كان حكاية لم يلزم منه إثبات الآلهة لأنه يجري مجرى أن تقول : " إن من دين الكفار أن يقولوا الآلهة ثلاثة " . وذلك لأن الخطاب في الآية للنصارى أنفسهم ألا ترى إلى قوله تعالى : (يا أهل الكتاب لا تغفّلوا في دينكم ولا تقولوا عيسى إله إلا الحق إننا إنما نعبد عيسى ابن مريم رسلنا ولا تقولوا ثلاثة إننا نعبد ما أرسلنا به من قبلك) . وإذا كان الخطاب للنصارى كان تقدير الحكاية محالاً ف " لا تقولوا " إذاً في معنى لا تعتقدوا . وإذا كان في معنى الاعتقاد لزم إذا قدّر " ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة " ما قلنا إنه يلزم من إثبات الآلهة وذلك لأن الاعتقاد يتعلّق بالخبر لا بالمُخبر عنه . فإذا قلت : لا تعتقد أن الأمراء ثلاثة نهيتهم عن أن يعتقد كون الأمراء على هذه العدة لا عن أن يعتقد أن هاهنا أمراء . هذا ما لا يشك فيه عاقل وإنما يكون النهي عن ذلك إذا قلت : لا تعتقد أن هاهنا أمراء لأنك حينئذٍ تصير كأنك قلت : لا تعتقد وجود أمراء . هذا ولو كان الخطاب مع المؤمنين لكان تقدير الحكاية لا يصح أيضاً . ذاك لأنه لا يجوز أن يقال : إن المؤمنين نُهوا عن أن يحكوا عن النصارى مقالتهم ويخبروا عنهم بأنهم يقولون كيت وكيت . كيف وقد قال إلهنا تعالى (وقالت اليهود

عُزَيْرُ ابْنِ إِسْحَاقَ وَفَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ